CC BY

تجارة الحنطة في العراق العثماني 1700 -1914م

غسان وليد مصطفى الجواديّ *

تأريخ التقديم: 2021/9/2 تأريخ القبول: 2021/11/14

المستخلص:

تعد تجارة الحنطة جزءاً من تجارة أوسع كانت تجري في العراق خلال العصر العثماني مع المناطق المجاورة؛ لذا فالبحث يتعلق بالتاريخ الاقتصادي للعراق " تجارة الحنطة في العراق العثماني 1700 – 1914"، وهي محاولة للاهتمام بالمحاصيل والمنتوجات الأُخرى التي كانت ضمن صادرات العراق آنذاك ، ومَّما لا شك فيه أَنَّ الباحثَ في التاريخ الاقتصادي يواجه صعوبةً في مثل هذه المواضيع لتناثر المعلومات، وقد تناول البحث التوزيع الجغرافي لزراعة الحنطة ، وكذلك تجارة الحنطة داخلياً وخارجياً، وتطرَّق إلى توسع تجارتها الخارجية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بشكل تدريجي، من خلال الاستعانة بجداول وإحصاءات تتعلق بالموضوع، و تطرَّق البحث إلى تنوع أسواقها ، ومعوقات تجارتها، وقد أظهر البحث دورَ كلِّ ولاية في زراعة هذا المحصول وتجارته ومكانته في اقتصاد العراق العثماني، وقد اعتمد البحث على مصادر متنوعة كان من بينها ملاحظات الرحالة ومشاهداتها، ومؤلفات المؤرخين العراقيين، ومراجع معاصرة، من أجل أن تسهم الدراسة في تشجيع الباحثين على البحث في الجانب الاقتصادي والاجتماعي من تاريخ العراق الحديث.

الكلمات المفتاحية: تجارة، الحنطة، العصر العثماني، الاقتصاد.

مشكلة البحث:

تجارة المحاصيل الزراعية في العهد العثماني كانت –ولا تزال –بحاجة إلى البحث والدراسة، منها تجارة الحنطة، ولحاجتنا إلى تفاصيل تجارتها، ورد التساؤلات الآتية: هل كان لمحصول الحنطة مكانة في اقتصاد الولايات العراقية وتجارتها؟ وما هو حجم هذه التجارة؟ وماهي الجهات التي كانت تستورد الحنطة من العراق؟ وماهي أبرز معوقات

* مدرس/جامعة زاخو.

هذه التجارة؟ وعن طريق المعلومات والأرقام والإحصاءات التي توفرت لدينا، سيعمل البحث على الإجابة عن تلك التساؤلات.

المقدمة :

حظيت المواضيع المتعلقة بالاقتصاد العراقي في العهد العثماني(1516 – 1918)، ومنذ عقود، بعناية الكثير من الدراسات الاكاديمية في مختلف جوانبها، الزراعية، والتجارية، والمالية، والحرفية، والصناعية وغيرها، ولقد زاد الاهتمام بها في حقل الدراسات التاريخية في العقود الأخيرة؛ لارتباطها الوثيق بالجانب السياسي والإداري، ولفهم ما كان يجري بصورة أكثر وضوحاً، ويظهر أَنَّ الموادَّ التي كانت تشكِّل عنصراً رئيساً في التجارة ما تزال بحاجة للبحث؛ لذا حاولت هذه الدراسة والموسومة " تجارة الحنطة في العراق العثماني1914 –1700 م" استكمالاً للدراسات السابقة المتعلقة بالجانب الاقتصادي، إذ يهدف البحث إلى عرض محصول الحنطة؛ كونه ذا أهمية كبيرة في الحياة اليومية للسكان ، وكذلك بيان مكانته في الاقتصاد العراقي ولا سيما في مجال التجارة ، ولا بد لنا من أَنْ نذكر أيضاً أَنَّ هناك محاصيل أخرى تحتاج إلى البحث عنها، كان لها أهمية كبيرة في تجارة العراق في العصر العثماني كالشعير، وعرق السوس ،والتبغ ،والعفص ، والصوف ، وغيرها .

وقد تطرَّق البحث إلى عدة محاور منها التوزيع الجغرافي لزراعة الحنطة، وتجارة الحنطة الداخلية والخارجية، والضرائب المفروضة عليها، والمعوقات التي رافقت تجارتها، فضلا عن الإشارة إلى نتائج البحث، وقد اعتمد البحث على مصادر عديدة منها كتب الرحلات، ومصادر العصر العثماني منها: مؤلفات ياسين بن خيرالله العمري، وكتاب : الكسندر آداموف ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، والاستعانة بمراجع حديثة منها كتاب : محمد سلمان حسن : التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864 – 1958، و كتاب: شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800 – 1914، وغيرها من المراجع، ومن الضروري الإشارة إلى أَنَّ أغلب مؤرخي العراق العثماني، الذين كتبوا عن تاريخ العراق، تناولوا الجانب الاقتصادي باقتضاب؛ لاهتمامهم بالجانب السياسي بشكل أكبر ، لذلك تبدو المعلومات قليلة مقارنة

بالجانب السياسي والإداري، ومع ذلك فقد سجل بعضهم ملاحظات مهمة ، و قد اعتمد الباحث المنهج التاريخي في دراسة الموضوع .

اولاً : التوزيع الجغرافي لزراعة الحنطة في الولايات العراقية

تزرع الحنطة في ولايات العراق الثلاث بكميات ومقادير تختلف من ولاية إلى أُخرى؛ لأسباب تتعلق باختلاف الظروف الملائمة للزراعة في هذه الولايات منها: خصوبة الأرض، وكمية الأمطار، ودرجات الحرارة، ويُعّد الجزء الشمالي من منطقة الجزيرة ، ومعظم المنطقة شبه الجبلية بما في ذلك هضبة الموصل، وامتدادها إلى سهل أربيل وهضبة كركوك، والأراضي المحصورة بينها وبين حافات تلال حمرين الجنوبية، من مناطق زراعتها الممتازة [1]، ونشير إلى مناطق زراعتها بحسب الأهمية، إذ تجود ولاية الموصل (الموصل ، أربيل ، شهرزور) بزراعتها، إذ كانت مصدراً مهمًا للحبوب، وتعتمد زراعتها على الأمطار؛ ولخصوبة تربتها التي لا تحتاج إلى استعمال المخصبات، واعتمادها على الأمطار، إذ تهطل فيها بكميات كبيرة في فصل الربيع، فإنَّ غلة الحبة في الموصل تتراوح بين ثلاثين وأربعين حبة[2]، ولا سيما الأراضي الممتدَّة على ضفتي نهر دجلة التي كانت تُستغل معظمها في زراعة الحنطة، حتى أَنَّ الرحَّالة ليونهارت راوولف Leonhart Rauwolff قال عنها : " ولستُ أَذكر أنِّي شاهدتُ بلاداً كهذه البلاد يكثر فيها القمح"[3]، وكذلك قال الراهب دومنيكو لانزا Dominica Lanza :" لا يتعجبنَّ أحد من كثرة الحبوب في الموصل"[4]، وفي مدينة أربيل وتوابعها التي تعد أرضها أنموذجية لزراعة الحبوب وإنتاجها، كان معظم أهلها يعملون في الزراعة ، ويعتمدون على الأمطار

---

[1] – نافع ناصر القصاب، إقليم الزراعة المطرية لمحصولي الحنطة والشعير في العراق في ظل المعايير المناخية، مجلة الجمعية الجغرافية، مج6 / أيلول: 1958، ص 21.

[2] – اوليفيه الرحلة الفرنسية إلى العراق، ترجمة يوسف حبي، المركز الأكاديمي للأبحاث، بيروت :2014، ص 156.

[3]– ليونهارت راوولف، رحلة الهولندي ليونهارت راوولف في النصف الثاني من القرن السادس عشر، ترجمة سليم أحمد خالد، بيروت: 2008، ص 192.

[4] – دومنيكو لانزا، الموصل في القرن الثامن عشر، ترجمها عن الإيطالية روفائيل بيداويد، المطبعة الشرقية الحديثة، الموصل، 1953 ص 12 –13

في زراعة الحنطة والشعير، وتتراوح الغّلة للحبة الواحدة بين الخمس والعشر حبات، وتكون زراعة الأرض الواحدة بالتناوب بين الحنطة والشعير[1]، إذ كانت معظم قراها تزرع الحنطة، وتتضح الصورة أكثر وبشكل مفصل في دفتر تحرير أربيل وقراها لعام 1542، فقد أشار الدفتر إلى كمية الحنطة التي كانت تزرعها كل قرية، على سبيل المثال فإنَّ ناحية حرير خُصِّص لها 25 طغارًا[2] من الحنطة، وقرية بابكر 24 طغارًا ، وقرية عالي سيرك 31 طغارًا وغيرها من القرى التابعة لحرير، وهكذا بالنسبة لمئات القرى التابعة لمدينة أربيل[3]، إذ لم تقتصر زراعة الحنطة على الأمطار وإنما على الري أيضا، فقد شاهد الرحالة إبراهام بارسونز Abraham Parsons ، لدى مروره بالمدن الواقعة على نهر الفرات عام 1775 قادما من الأراضي السورية، جزراً مستوية مزروعة بالحنطة والشعير، ويتم إرواؤها بمكائن تعمل بفعل قوة تيار النهر وبواسطة الدواليب، وتبعد إحداها عن الأخرى بمسافات متساوية تصل لميل أو أكثر[4]، ولا شكَّ في أنَّ الرحَّالة يقصد بها النواعير التي ما زالت موجودة في مدن عراقية، منها: حديثة، وعانة، وراوه، وبالعودة إلى أربيل ووجود السهل الذي يحيط به نهرا دجلة و الزاب الكبير، الذي تمتاز أراضيه بخصوبتها ولاسيما منطقة شماموك التي يضرب بمحصولها المثل الشعبي كما يرويه الآثاري اوستن هنري لايارد Austen Henry Layard في أثناء وجوده فيها عام 1849:" لو أنَّ المجاعة حلت بأقاصي الأرض ، فإنَّ سهل شماموك سيبقى يفيض على العالم بخيراته "[5] ، وقد وصف الرحَّالة جوستن بيركنس Justin Perkins، في رحلته

---

[1] – كلوديوس جيمس ريج، رحلة ريج إلى العراق 1820، ترجمة بهاء الدين نوري، ج1، مطابع السكك الحديدية، بغداد: 1951، ص 21.

[2] – الطغار يساوي 83,4 كلغم، فالترهنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة عن الألمانية كامل العسلي، جوتنجن: 1955، ص 60.

[3] – خليل علي مراد، دفتر تحرير مفصل وإجمال ولاية أربيل 949 / 1542م، مطبوعات الأكاديمية الكردية، أربيل :2015، ص 47 – 50.

[4] إبراهام بارسونز، رحلة إبراهام بارسونز من حلب إلى الخليج العربي 1774 – 1775، ترجمة أنيس عبد الخالق محمود، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: 2013، ص 45.

[5] – أوستن هنري لايارد، مكتشفات اطلال نينوى وبابل مع رحلات إلى أرمينيا وكردستان والصحراء، ترجمة شيرين أيبش، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي: 2014، ص 226.

من إيران إلى كردستان الجنوبية عام 1849، حقول الحنطة في المناطق الجبلية:" بالحقول الصغيرة "، وكانت المساحات المزروعة بالحنطة تزداد كلَّما اتجه نحو سهل أربيل وسهل حرير، وذكر بأنَّها تمتاز بغناها بمحصولي الحنطة والشعير، ومن الواضح تأثر الرحالة بيركنس بما شاهده من حقول الحنطة بقوله:" حيث تتماوج السنابل الذهبية نحو كل اتجاه يحركها النسيم إليه حين يسري ، وهي متلبسة بثمارها المكتنزة من الحبوب "[1]، وفي منطقة الكوير التي تمتاز أيضا بخصوبة أراضيها وخاصة أراضي قرى قره جوق – قراج – عندما كانت تهطل عليها الأمطار بكميات غزيرة فإن غلة الحبة الواحدة تنتج حوالي مائة حبة[2]، وهكذا بالنسبة لسهل كركوك وقراها التي تنتج كميات كبيرة من الحنطة[3]، ومع وفرة الأراضي الزراعية إلا أنَّها لم تستثمر بشكل كبير، وإنَّما اقتصرت على المناطق القريبة من المدن؛ لتوفر الأمن فيها بعيداً عن هجمات البدو، ويظهر أنَّ الحنطة هي المحصول الذي يشغل معظم أراضي ولاية الموصل، حتى أنَّ المحصول يفيض عن حاجة الولاية، ويصدر الفائض إلى الولايات المجاورة .

وفي تقرير يعود لعام 1906، نجد أنَّ الأراضي التي استغلت لزراعة الحبوب في الموصل بلغ 48,38 % تقريبا ،وفي كركوك 39.08 %، وفي السليمانية 12,52% [4]، من مجموع أراضيها الصالحة للزراعة، والجدول في أدناه يبيِّن كمية إنتاج بعض المدن في ولاية الموصل في العام نفسه[5]:

المدينة	المساحة المزروعة بالدونم	كمية الإنتاج بالكيلة[6]

[1] – جوستن بيركنس، " رحلة جوستن بيركنس عبر شمال العراق الأرض الكلاسيكية عام 1849 " ترجمة سيار الجميل، مجلة المورد، مج18، ع 4، بغداد: 1989، ص 179 –181.

[2] – دبليو أر. هي، مذكرات دبليو آر هي حاكم أربيل السياسي في كردستان أيام الاحتلال البريطاني 1918 – 1920، ترجمة فؤاد جميل، الدار العربية للموسوعات، بيروت: 2008، ص 28.

[3] – دوبريه ، رحلة دوبريه إلى العراق 1807 – 1809 ، ترجمة بطرس حداد ، دار الوراق ، بيروت : 2011، ص 84 – 88.

[4] –MARUFOĞLU; Sinan, Osmanlı Dönemi'nde Kuzey Irak 1831–1914, Eren Yayıncılık, İstanbul, 1998, s190

[5]– A.E.S. 196

[6] – الكيلة تساوي 102,624 كلغم من الحنطة ، فالتر هنتس ، المصدر السابق ، ص 73.

سنجق الموصل	733.750	2.315.120
كركوك	382.000	1.870.000
دهوك	427.500	1.496.250
صلاحية	120.000	600.000
السليمانية	179.465	599.395
عقرة	200.000	500.000
أربيل	100.000	480.000
عمادية	60.000	240.000
رانية	30.000	180.000
بازيان	35.000	175.000
زاخو	17.000	55.000
كلعنبر	19.465	49.395
سنجار	29.250	23.870

ويتبين من الجدول أنَّ بعض المدن استغلت مساحات أكبر من غيرها للزراعة؛ ولكن إنتاجها كان أقل، والأمر يتعلق بتوفر شروط زراعة الحنطة، وقد تم التطرق لذلك سابقا، وكذلك تظهر الإمكانيات الزراعية التي تتمتع بها ولاية الموصل، وأنَّ هناك مجالاً لزيادة استغلال الأراضي الزراعية .

وتزرع الحنطة في بغداد ويتم تسويق الفائض إلى البصرة[1]، أمَّا المناطق الواقعة بين بغداد والبصرة فإنَّ إنتاجها للحنطة لم يكن كافيًا للاستهلاك؛ ولذلك كانوا يعتمدون على ولاية الموصل في توفيرها[2]، باستثناء بعض المناطق مثل الحِلَّة إذ تزرع الحنطة فيها على ضفتي نهر الفرات، ويرسل الفائض منها إلى البصرة للاستهلاك المحلي أو تصّدر للخارج[3]، وفي ولاية البصرة فقد كانت تزرع كميات قليلة من الحنطة تخصص للقوت اليومي للمزارعين[4].

---

[1] – خورشيد باشا، رحلة الحدود بين الدولة العثمانية وإيران، ترجمة مصطفى زهران، المشروع القومي للترجمة، القاهرة : 2009 ، ص 135.

[2] – كارستن نيبور، رحلة نيبور الكاملة إلى العراق، ترجمة مصطفى جواد، بيروت: 2012، ص 320.

[3] – ج.ج لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ترجمة مكتب أمير قطر، ج3 ، قطر : دت ، ص 998.

[4] – باشا، المصدر السابق، ص 82 – 82.

وبشكل عام يظهر أنَّنا لا نمتلك إحصائيات دقيقة موثوقة عن كمية إنتاج الحنطة في الولايات العراقية إبان العصر العثماني؛ لمحدودية الزراعة واقتصارها على مناطق تقع في مقتربات المدن الكبرى وفي القرى[1].

ولتحسين الجانب الزراعي وإصلاحه فيما يتعلق بزراعة الحبوب فقد أُقيمت في عام 1869 مزرعة أنموذجية وبإشراف اختصاصي زراعي بولندي؛ ولكنَّها لم تحقق نجاحًا يذكر؛ لعدم استعمالهم الآلات الحديثة والبذور المحسنة [2]، وقد أظهر والي بغداد مدحت باشا(1869 – 1872) اهتماماً باستيراده بعض الآلات والأدوات الزراعية الحديثة من أوربا تمثَّلت بـ " عشر ماكنات للحصاد، وماكنة لأجل جمع الزرع وجعله بيدرَ، وعدد من قطعة آلة للحراثة"، فضلاً عن تخصيصه مزرعة أنموذجية في منطقة الأعظمية في بغداد تستعمل الآلات والأدوات الزراعية، بهدف تشجيع المزارعين على استعمالها وتدريبهم[3]، ودخلت إلى ولاية الموصل أول حاصدة عام 1894، وتبع ذلك قيام تاجر موصلي، وهو شريف الدباغ، في عام 1909 العمل بتجارة الأدوات والمكائن الزراعية الحديثة وقد حقق نجاحاً محدوداً في عمله[4].

ثانياً– تجارة الحنطة الداخلية :

شكلت تجارة الحنطة في ولاية الموصل مادة رئيسة من بين المحاصيل المنتجة؛ لذا كانت تقوم بتصدير الفائض إلى المناطق المجاورة، وإلى ولاية بغداد وولاية البصرة، وكانت عملية النقل تتم بسهولة عن طريق نهر دجلة لوفرة المحصول ورخص

---

[1] – محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864 – 1958، ج1 المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت: 1965، ص121.

[2]– شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800 – 1914، ترجمة رؤوف عباس حامد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 1990، ص 424.

[3]– جميل موسى النجار، طرق المواصلات النهرية ووسائل النقل المائي العثماني في ولاية بغداد 1834 – 1872، دار ميزوبوتيميا، بغداد: 2013، ص 86.

[4] – سارة شيلدز، الموصل قبل الحكم الوطني في العراق خلية نحل تصنع بيوتًا مخمسة الأضلاع، ترجمة باحثة الجومرد، دار العابد للطباعة والنشر، الموصل: 2008، ص 164.

أسعاره[1]، وبمشاركة سكان المدن الواقعة على النهر، الذين كانوا يعملون في عمليات النقل بالكلك، فكان أصحاب الأكلاك في تكريت يعملون بنقل الحبوب التي تأتيهم من الموصل، ومن سهل شماموك، ومناطق الزَّاب الصغير، وبدورهم ينقلونها إلى بغداد[2]، وتولَّى هذه التجارة اثنان من أبناء عبد الجليل[3]، وهما التاجران الحاج إبراهيم والحاج خليل، بتعاقدهما مع الدولة في نقل الحبوب إلى بغداد منذ عام 1700، وتم تعيينهم مسؤولين لهذا الغرض، واستمر أبناء العائلة بالعمل في تجارة الحنطة حتى نهاية القرن[4]، ومن جانب آخر كان ولاة الموصل من أجل لفت أنظار الباب العالي يسهمون بتجهيز الحملات العسكرية بمقدار كبير من الحنطة والشعير، ولا سيما في العهد الجليلي، ففي عام 1732 قدمت 250 ألف وزنة اسطنبول حنطة و 210 ألف وزنة شعير[5]، وعلى هذا الأساس تم تعيين حسين باشا الجليلي واليًا على البصرة عام 1741؛ لأنَّه وعد بتجهيز الحملة العسكرية ضد نادر شاه بالحنطة والشعير[6]، وكانت الموصل تدفع إلى ولاية بغداد ضرائب عينية مثل " ضريبة المبايعة"، منها في عام 1775، وهي عبارة عن 100 ألف كيلة من الحنطة والشعير[7]، وكان ولاة الموصل من أجل تحسين العلاقات مع مع المماليك في بغداد (1749 –1831) يسهمون في إمدادهم وتجهيزهم بالمؤن،

---

[1] – جيمس فيلكس جونز، مذكرات القائد جيمس جونز بغداد في منتصف القرن التاسع عشر، ترجمة عبد الهادي فنجان الساعدي، دار ومكتبة عدنان، بغداد: 2014، ص 98 – 99.

[2] – لايارد، المصدر السابق، ص 569.

[3] – عبد الجليل هو جد الأُسرة الجليلية، ولد في ديار بكر عام 1620 م، وعمل في التجارة بين ديار بكر والموصل واستقر فيها، وصارت لهم مكانة كبيرة في قلوب أهل الموصل، وحكمت الأُسرة الجليلية الموصل 1726 – 1834، للمزيد ينظر: عماد عبد السلام رؤوف، الموصل في العهد العثماني فترة الحكم المحلي 1139 – 1249 / 1726 – 1834، مطبعة الآداب، النجف، 1975، ص 42–43.

[4] – دينا خوري، الدولة والمجتمع الإقليمي في الامبراطورية العثمانية 1540 – 1834، ترجمة يحيى صديق يحيى، مطبعة الديار، الموصل: 2011، ص60.

[5] – رؤوف، المصدر السابق، ص 101.

[6] – المصدر نفسه، ص 58.

[7] – ياسين بن خير الله العمري، زبدة الآثار الجلية في الحوادث الأرضية، تحقيق عماد عبد السلام رؤوف، مطبعة الآداب، النجف :1974، ص 141.

ولاسيما في الحملات العسكرية ومنها في عام 1795، إذ أمدَّهم والي الموصل محمد باشا الجليلي (1786 – 1806) ب 300 طغار بغدادي من الحنطة والشعير[1]، وهناك إشارة أخرى لضريبة المبايعة، ففي عام 1803 وهي عبارة عن 35 ألف كيلة حنطة و 25 ألف كيلة شعير[2]، ويبدو واضحًا أنَّ ولاية الموصل كانت مصدرًا مهمًا لتزويد ولايتي بغداد والبصرة بالحنطة، سواء للتجارة أم لتجهيز الحملات العسكرية أم لتحسين العلاقة بينهم، فضلا عن تجارة واسعة مع البدو باعتمادهم في شراء الحنطة من الموصل؛ ولذلك عندما كانت السلطات المحلية تمنع البدو من الدخول إلى المدينة للحصول على الحنطة فإنهم كانوا يعمدون إلى نهب القرى والبساتين المجاورة للموصل؛ للحصول على الحنطة، ومثال ذلك ما قام به والي الموصل محمد باشا الجريتلي (1845 – 1846) بفرض ضريبة على الحبوب التي تشتريها القبائل، فكانت النتيجة قيامهم بعمليات السلب والنهب وتخريب القرى وقطع الطريق بين الموصل وبغداد[3]، ولمنع تكرار ذلك كان هناك من يمثل القبائل البدوية للعمل على شراء الحنطة بشكل منظم من الموصل؛ لإنهاء المشاكل مع السلطات الحكومية في الموصل، ولم يقتصر الأمر على الموصل، إذ كان هذا الأمر يحدث في بغداد أيضا كما حصل مع واليها نامق باشا (1862 –1867) عندما منع قبائل شمر من دخولها عام 1862[4]، وكانت بغداد تزود الفائض من إنتاجها من الحنطة الحنطة إلى المناطق التابعة لها، ولا سيما العشائر منها كعشائر منتفك وبني لام ودغارة وعفج وخزاعل وكذلك إلى البصرة عبر نهري دجلة والفرات [5].

---

[1] – ياسين بن خير الله العمري، غرائب الأثر في حوادث ربع القرن الثالث عشر، مطبعة أم الربيعين، الموصل: 1940، ص 24.

[2]– المصدر نفسه، ص 65.

[3] – شيلدز ، المصدر السابق ، ص 268، ص 207 و212

[4] – سارة شلدز ، " البدو والتجار والأغنام في موصل القرن التاسع عشر: خلق تحولات في مجتمع عثماني " في دراسات في تاريخ الموصل في القرنين التاسع عشر والعشرين ، ترجمة يحيى صديق يحيى ، ، مكتبة الطليعة العلمية ، عمان : 2013 ، ص 94

5 – باشا ، المصدر السابق ، ص 135

ومن جانب آخر عمل بعضهم لصالح الشركات الأجنبية في تجارة الحنطة، ومن ذلك كريستيان رسام[1]، الذي عمل ممثلًا لحساب شركة تجارية بريطانية مقرها في استانبول، وقد أرسل في عام 1846 شخصين أحدهما مسلم واسمه عمر حاج خليفة، والآخر مسيحي واسمه جرجيس يزدية إلى مدينة عانة وفي رعايتهما 552 بعير محملاً بالحنطة لبيعها هناك[2]، ويذكر الرحالة Gratto Greazy: أنه في أثناء سفره من الموصل إلى بغداد عام 1870 بواسطة الكلك[3]، وجد في مكان واحد على ضفة نهر دجلة 30 كلكاً لنقل الحنطة إلى بغداد ، وكل كلك يحمل ما يقارب 80 طناً من الحنطة [4]، وذكرت بغداد ولايتي سالنامسي لعام 1885 أنَّ السليمانية أنتجت 13846385 أقة[5] من الحنطة واستهلكت منه 12776385 وصَّدرت المتبقي وهو 1070000 أقة إلى بغداد[6].

ونتيجة ازدياد حركة القوافل بين الموصل والمدن الأخرى وتوسع سوق الحنطة، وكانت هذه فرصة للعوائل الثرية ذات النفوذ الاقتصادي والسياسي فيها للتوسع في بناء العلاوي التي تتاجر بمحصول الحنطة إلى جانب وجود خان العلوة القديم ، أقدم أحد

---

[1] – وينتمي الى أسرة رسام الموصلية وهو شقيق الآثاري هرمزد رسام الذي عمل مع الآثاري البريطاني هنري لايارد في التنقيب عن آثار نينوى عام 1849 ، و عمل في المجال التجاري وكذلك شغل كريستيان قنصلا لبريطانيا في الموصل حتى وفاته عام 1872 للمزيد ينظر صالح خضر محمد ، الدبلوماسية البريطانية في العراق دراسة تاريخية 1831 – 1914 ، دار الزمان ، دمشق : 2008 ، ص 74

[2] – شيلدز ، الموصل قبل الحكم الوطني ،ص 133

[3] – يصنع الكلك من مجموعة من القرب بعد نفخ الهواء فيها ، وتربط كل واحدة منها بالأخرى بحبال وتوضع فوقها الواح من الخشب ، تغطيها طبقة من الاشواك لحماية البضائع من البلل ، للمزيد ينظر ديو لافوا، رحلة مدام ديو لافوا الى كلدة العراق سنى 1299 هجرية / 1881م نقلها إلى العربية من الفارسية علي ابصري ، مطبعة اسعد ، بغداد : 1958 ، ص ص 52 – 53

[4] – نقلا عن شيلدز ، الموصل قبل الحكم الوطني، ص 123

[5] – أقة وحدة وزن عثمانية تزن 400 درهم كل درهم = 3,207 غم = 2828 ،1كلغم، فالتر هنتس، المصدر السابق، ص 19.

[6] – بغداد ولايتي سالنامسي لعام 1885، ص 137.

التجار وهو عبدالباقي جلبي حمو عام 1901 على بناء علوة جديدة تستوعب العاملين كالعلافين ومساعديهم من الوزانين، والحمالين وقدّر أحد الباحثين عدد علافي الموصل في بداية القرن العشرين بما يقارب 80 – 90علافاً[1]، وفي مدينة زاخو كان التجار اليهود يتولون تجارة الحنطة ويسمون " عليفة" أي العلافين، يقومون بشراء الحنطة من قرى المدينة ويحتفظون بها في مخازن أُعدَّت لهذا الغرض، ومن ثم بيعها إلى من يطلبها أو إرسالها إلى الموصل عبر نهر دجلة[2]، وكانت أربيل تزود المدن المجاورة لها بالحنطة، مثالاً على ذلك في عام 1906 أرسلت إلى مدينة راوندوز 239 ألف أوقية من الحنطة[3] وقد ذكرت موصل ولايتي سالنامسي لعام 1912 أنَّ في مدينة أربيل 23 مخزنًا للحبوب[4]، وهذا الرقم يُظهر أنَّ أربيل كانت تمثل مستودعًا لتجميع الحنطة من القرى التابعة للمدينة، ويبدو أنَّ فلاحيها كانوا يتعاملون مع تجَّار أربيل، وليس لديهم إمكانية ودراية البيع لجهات أبعد، في حين تجَّار أربيل يقومون بالخطوة الثانية إذ بدورهم يبيعوا المحصول لسكان أربيل ويصدر إلى بغداد، وربما إلى البصرة؛ لامتلاكهم إمكانية المتاجرة، ولا شك أنَّ ذلك ينطبق على مدن أخرى، وكانت السلطات الحكومية تفرض الرسوم على أماكن بيع الحبوب منها ساحة بيع الحبوب "ميدان الغلال"[5].

أما فيما يتعلق بالأوزان التي استعملها تجَّار الحبوب، ففي بغداد كانت:

---

[1]– إبراهيم خليل العلاف،" علوة سوق الحنطة القديم والجديد وجمعية العلافين في الموصل " في أوراق تاريخية موصلية، مكتب الفتى، الموصل: 2006، ص ص 167 –168.

[2]– أريك براور، يهود كردستان، ترجمة شاخوان كركوكلي، عبد الرزاق بوتاني، دار ئاراس، أربيل: 2009، ص253.

[3] – الوثيقة المرقمة 002858.214337 في دفتر BEOفي 4 جمادي الأولى 1324 من الأرشيف العثماني، في " هه وليَر له به لگَه نامه كاي عوسماني دا 1667 – 1920 " به ركي دووه م، وه ركيران ئاشتي ره حمان، بلاو كراوه يه زانكوى جيهان، هه وليَر: 2018، ص 260.

[4] – موصل ولايتي سالنامسي لعام 1912، ص 200.

[5] – الموصل وكركوك في الوثائق العثمانية، ترجمة خليل علي مراد، بنكه ي زين، السليمانية: 2005، ص 138

وزنة علوة : 5مَّن و2 حقة بغداد = 1 وزنة علوة أو 28 ليبرة([1]) .

طغار علوة : 20 وزنة علوة =1 طغار علوة أو 2,560 ليبرة [2] .

في حين تجَّار الحبوب في الموصل كانوا يستعملون :

الأوقية = 0,28 رطل انكليزي.

الحقة = 16 أوقية أو 1,6 حقة استنبولي.

وزنة أو مَن = 6 ونصف حقة موصلية .

والقنطار= 20 وزنة.

أما في البصرة :

الحقة = رطلين و12 أوقية إنكليزية

أما مَن الحبوب = 60 حقة محلية

وطغار البصرة = 1200 حقة ويعامل على أنه =1 ونصف طن إنكليزي تقريبي.

وفي أربيل:

فإن الطغار يعد أكبر الأوزان الشائعة لوزن الحبوب ويقابل عشرين وزنة أو ثمانين مناً، ويستعمل عادة للحنطة والشعير[3].

ويظهر أنَّ كل ولاية ومدينة كانت تستعمل الأوزان الخاصة بها ، وكل مكيال يختلف من ولاية إلى أخرى ومن مدينة إلى أخرى، وهذا ما أربك العملية التجارية في الولايات العراقية، حتى أنَّ المؤرخ والجغرافي البريطاني لوريمر Lorimar علَّق عليها بقوله: " هذه الأشياء معقدة ومحيرة " [4]؛ لذلك لم تكن عمليات البيع والشراء بين الولايات سهلة .

ثالثا: تجارة الحنطة الخارجية

---

[1] – ليرة وحدة وزن رومانية قديمة تعادل 327.45 غرام، منير البعلبكي، المورد، بيروت: 1970، ص 526.

[2]– جونز، المصدر السابق، ص 112 –113.

[3] – مراد، المصدر السابق، ص 65.

[4] – لوريمر، المصدر السابق ج3، ص 1000.

ظلت البصرة في العصر العثماني بوابة مهمة للتجارة الخارجية في الدولة العثمانية ومركزًا لتجميع المنتجات وتقوم بعمليات الاستيراد والتصدير[1]، وفيما يخص محصول الحنطة فقد ذكر الرحَّالة رالف فيتش في أثناء زيارته لها عام 1583 بأنها تعد مخزناً للحبوب، ومنها يعاد تصديرها إلى الهند[2]، وعن طريق متابعة تجارة الحنطة الخارجية يظهر أنَّها لم تكن ذات أهمية في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، ويعود السبب إلى أنَّ التجَّار كانوا منشغلين بتجارة : التمور والخيول والعفص[3]، حتى أنَّ المصادر لا تذكر الحنطة ضمن صادرات البصرة آنذاك، وتبدأ المعلومات بالظهور تدريجيا في القرن التاسع عشر، وأصبحت تجارة تصدير الحنطة تنتظم في النصف الثاني من هذا القرن، إذ كانت كميات الحنطة التي تصدر من البصرة في بداية القرن التاسع عشر إلى بعض مناطق الهند، مثل: سورات وخليج بومباي، قليلة وبصورة متقطعة[4]، فضلًا عن تصديرها للحنطة للمناطق القريبة، فقد كان بدو نجد يعتمدون في الحصول على الحنطة والشعير على البصرة[5] ، وعندما كانت سنوات القحط تحلُّ بمناطقهم كما حصل في عام 1805 ونتيجة شرائهم لكميات ضخمة فإن أسعار الحبوب ارتفعت وأثرت سلبًا على سكان البصرة[6]، وبدأت تجارة الحنطة تنافس منتوجات أخرى، وبحسب ما ذكره القنصل البريطاني في البصرة في تقرير له عن بدايات السبعينات من القرن التاسع عشر أنَّ التمور والحنطة وحدهما يستحقان الذكر كونهما سلعتين من سلع الصادرات، وأخذت تنافس مصر في تجهيز موانئ البحر الأحمر

---

(1) – ثابت عبد الجبار عبد الله، الاقتصاد السياسي لتجارة البصرة في القرن الثامن عشر، ترجمة عزيز سباهي، دار المدى، بيروت: 2013، ص 92.

(2) – رالف فتش " رحلة رالف فتش من حلب حتى البصرة 1583 – 1589 " ضمن رحلات بين العراق وبادية الشام خلال القرن السادس عشر، ترجمة أنيس عبد الخالق محمود، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت :2013، ص 109.

(3) – عبد الله، المصدر السابق، ص 95–97.

(4)– عيساوي، المصدر السابق، ص 282.

(5) – رحلة مدام ديو لافوا، ص 22 –28.

(6)– حامد البازي، البصرة في الفترة المظلمة وما بعدها، دار منشورات البصري، بغداد: 1389، ص 103.

بالحنطة، وفي عام 1865- 1866 بدأت البصرة بالتصدير إلى موانئ الخليج ومنها إلى جزر في المحيط الهندي مثل موريشيوس ويتافيا[1].

في حين ترجع أول محاولة لتصدير الحنطة من العراق إلى لندن إلى عام 1864، فقد أشار العقيد الروسي تشيريكوف إلى تاجر يدعى لنج Lench اتخذ من بغداد مقراً لعمله، واستقر فيها وقام بإرسال كمية من الحنطة إلى بريطانيا التي كانت تعاني من رداءة محصول الحنطة فيها وحقق ربحا مقداره 50%، وزاد هذا النشاط بعد افتتاح قناة السويس عام 1869؛ بسبب رخص النقل البحري وبذلك أمَّنت تجارة تصدير الحنطة سوقًا ثابتة لها في أوربا في السنوات اللاحقة[2].

وقد ارتفعت نسبة الصادرات من الحنطة بين السنوات 1864 – 1895 من 6% إلى 11% على التوالي من مجموع الصادرات العراقية للخارج، باستثناء السنوات التي صدرت فيها الأوامر بحظر التصدير كما حصل في الحرب الروسية – العثمانية عام 1878[3]، وقد بلغت قيمة الحنطة والشعير المصدرة من البصرة عام 1866 ما يقارب من 4 ملايين فرنك[4]، وتم تصدير 50000 طن من الحنطة إلى بومباي وإنكلترا عام 1877[5]، وقد كتب القنصل البريطاني في بغداد:" كانت الحبوب متوفرة بكميات كبيرة جدًا ... ورخيصة جدًا ... وكان هناك عدد كبير من المشترين، ويعتقد أنَّه كان بينهم مشترون لغرض السوق البريطانية، المنفذ الجديد لهذه المحاصيل الكبيرة جدًا المنتجة في هذه البلاد"[6]، ويعد إيجاد سوق جديدة للحنطة ذا أهمية للتجارة العراقية بشكل عام؛

---

(1)– نقلا عن عيساوي، المصدر السابق، ص 512.

(2)– ألكسندر اداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة هاشم صالح التكريتي دار الوراق، بيروت: 2007، ص 536 –537.

(3)– حسن، المصدر السابق، ج1، ص 121.

(4)– اينهولت، رحلة اينهولت الهولندي إلى العراق 1866 – 1867، ترجمة مير بصري، دار الوراق، بيروت: 2012، ص 82 –84.

– عالي بك، رحلة عالي بك إلى العراق العثماني والهند، ترجمة محمد حرب، القاهرة: 2015، ص86.

(5)– شيلدز، الموصل قبل الحكم الوطني، ص 196.

(6) – حسن، المصدر السابق، ج1، ص 123.

لأنَّها خلقت المنافسة ما بين الهند وبريطانيا، ممَّا زاد الاهتمام بزراعته لغرض التصدير، ويظهر من كلام القنصل أنَّها أصبحت تجارة منتظمة مع بريطانيا، وقد شاهدت الرحالة مدام ديولافوا Dieulafoy لدى زيارتها للبصرة عام 1881 كميات كبيرة من الحنطة في مناطق مخصصة لجمعها، ومن ثم تصديرها إلى الهند[1]، ووصلت قيمة الحنطة المصدَّرة عام 1888 إلى حوالي 72000 ألف جنيه إسترليني[2]، وبحسب المسيو فيتال كونية فإنَّ إنتاج الحنطة في بغداد والبصرة والموصل بلغ في عام 1890 حوالي 319000 طن، وبلغ المُصَّدر منه إلى فرنسا في هذه السنة 34600 طن، وعليه فقد كانت نسبة صادرات الحنطة بالنسبة إلى إنتاجها منخفضة[3]، وارتفعت قيمة الحنطة المصدرة إلى ما يقارب من 612000 ألف جنيه استرليني عام 1908، و انخفضت إلى 373000 جنيه عام 1913[4]، ومع ذلك وبشكل عام كانت السوق البريطانية منفذاً مهماً لصادرات الحنطة العراقية[5].

وقَّدَر الكسندر آداموف Alexander Adamov كمية الحنطة المصدرة بين الأعوام 1890 – 1900 بما يقارب من 1563150 بود [6]، ومعدل الكمية المصدرة بين الأعوام 1901 – 1910 تقريبا 11924470 بود، وقد كان لمسيحيي ويهود بغداد المستقرين في لندن دور بارز في توجيه الصادرات العراقية إلى الأسواق الأوربية، وشاركهم فيما بعد الشركات الأهلية المحلية في البصرة[7]، فضلاً عن شركات أخرى شاركت بتصدير الحنطة، منها شركة سيمون كربيان التي تأسست عام 1896، وشركة

---

(1) – رحلة مدام ديو لافوا، ص 28.

(2)– حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، ترجمة عفيف الرزاز ج1، المكتبة الوطنية الإيرانية، طهران: 2000، ص 278.

(3) – حسن، المصدر السابق، ج1، ص 172.

(4) – بطاطو، المصدر السابق ج1، ص 278.

(5)– حسن، المصدر السابق، ج1، ص 123.

(6) – لم أقف على تعريف لهذا الوزن.

(7)– آداموف، المصدر السابق، ص 529 – 530.

اندروير التي تأسست عام 1905، وشركة مايكل إخوان[1]، ويظهر أنَّ تجَّار الحبوب الوطنيين كانوا غير معروفين في هذه الحقبة؛ ولذلك استغلت الشركات القيام بعمليات التصدير[2]، ويمكن الإشارة أيضا إلى الإحصاءات التي أوردها الكسندر آداموف المقدرة بالأطنان ما بين السنوات 1891 – 1910:

السنة	الكمية المقدرة بالطن	السنة	الكمية المقدرة بالطن	السنة	الكميةالمقدرة بالطن
1891	55344	1892	23524	1893	13223
1894	23066	1896	29328	1897	1232
1898	9780	1899	2280	1900	6848
1901	5840	1902	1529	1903	5762
1904	10737	1905	13819	1906	24000
1907	31297	1908	30136	1909	1330
1910	8363	---------	----------	------	----------

ولم تقتصر تجارة الحنطة على طريق البصرة، وإنَّما كانت الموصل تصدِّر الحنطة إلى المدن التركية القريبة منها، ففي عام 1889 صَّدرت ولاية الموصل حوالي 600 ألف أوقية من الحنطة إلى ديار بكر ومعمورة العزيز[3]، وأنَّها صَّدرت في عام 1909 ما قيمته 200.000 جنيه تقريبا، وفي عام 1910 بلغ الرقم حوالي 200.000 جنيه تقريبا أيضاً [4]، ويعد هذا المبلغ كبيرًا آنذاك فيما يخص تجارة الحنطة من مجموع صادرات الولاية إلى تركيا.

من الواضح أنَّ هناك تفاوتًا في كمية صادرات الحنطة بين سنة وأخرى؛ ويرجع ذلك لأسباب عدة وردت في صفحات البحث، وهناك اختلاف في الأرقام حول الكميات المصدرة بالأطنان، اذا ما قورنت بالأرقام التي أوردها الباحث محمد سلمان حسن، ويعود السبب الرئيس في ذلك أيضًا إلى عدم امتلاكنا إحصائيات دقيقة وموثوقة، في الوقت

---

[1] – البازي، المصدر السابق، ص 115.

[2] – حسن، المصدر السابق، ج1، ص 147.

[3] – الوث ذات الرقم 2131.22 في دفتر DH.MKT في 24 جمادي الأولى 1316 من الأرشيف العثماني، في " هه وليز له به لگه نامه كاي عوسماني دا 1667 – 1920 " به ركي دووه م، وه ركيران ئاشتي ره حمان، بلاو كراوه يه زانكوى جيهان، هه وليز: 2018، ص 232.

[4]– Great Britain Forgien office British parliamentary paper، report on the of the wilayet of Mosul , vol .1. 1909 – 1911 ,p3 –

نفسه يبدو أنَّ هذه الأرقام تخمينية ولكنَّها قريبة من الكميات المصدرة في السنوات التي ذكرناها[1]؛ ولكن لا شكَّ في أنَّ المواسم الجيدة كعام 1912 حين بلغت صادرات الحنطة حوالي 300000 طن بلغت قيمتها 1000000 ليرة تركية، في حين قدِّرت أرباح المصدرين 85000 ليرة تركية تقريبا[2]، ومن المهم أنْ نذكر أنَّ زيادة كميات تصدير الحنطة العراقية كانت ترتبط بزيادة الطلب الدولي عليها، ولاسيما بعد افتتاح قناة السويس[3]، وقد كان لدخول الولايات المتحدة الأمريكية بقوة في إنتاج الحنطة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتصديره إلى أوربا تأثير سلبي على التجارة الخارجية للدولة العثمانية وعلى منتجي الحنطة في الولايات العثمانية بشكل عام[4].

رابعاً: المعوقات التي رافقت تجارة الحنطة:

رافقت العمليات التجارية في العراق إبَان العصر العثماني معوقات كثيرة ويمكن الإشارة إلى بعضها، وربما كان للحنطة نصيب وافر منها، ففيما يتعلق بحراثة الأرض وزراعتها والآلات المستعملة في زراعة الحنطة فقد ظلت دون تغيير حتى وقت متأخر من القرن التاسع عشر، ويؤيد ذلك الأديب محمود شكري الآلوسي المعاصر لنهاية الحكم العثماني في العراق بقوله:" ليس لها وجود في هذه البلاد" [5]، إذ اقتصرت الأدوات والآلات الزراعية على المحراث الذي لا يسوِّي الأرض جيدًا والمسحاة وماكنة قطع القش، كانت المكائن تعمل بعجلات تجرها البغال وهذا يعني أنَّ الأساليب والطرائق المستعملة في الزراعة ظلت بدائية، وعند موسم الحصاد فإنَّ أفراد العائلة يستعملون المناجل اليدوية

((1)) – للمزيد وللمقارنة حول ما ذكرنا يمكن الرجوع، حسن، المصدر السابق، للجداول في الصفحات 570 – 571 –574–575–582– 583 – 586 – 578 .

(2)– المصدر نفسه، ج1، ص 145 – 146.

- (3)–Roger Owen, the Middle East in the World of Economy 1800 1914, Metheun and Co.Ltd.USA,1981 .P68
- (4)Norges Handelsh Hoyskole ,Economic Reasons Behind the Decline of the Ottoman Empire,Bergen:2009, p 63 ,

(5) – محمود شكري الآلوسي، أخبار بغداد وما جاورها من البلاد، تحقيق عماد عبد السلام رؤوف، الدار العربية للموسوعات، بيروت: 2008، ص 345.

في الحصاد، وبعد جمعه تبدأ عملية فصل الحَب عن القش، إمَّا بالقفز فوقه تحت أشعة الشمس، أو باستعمال الدواب في ذلك؛ لكي تسحقها بحوافرها وبانتهاء العمل يتم تقسيم المحصول إلى ثلاثة أقسام: الأول لجمع البذور والاحتفاظ بها للموسم القادم، والثاني للاستهلاك لقوت عائلة الفلاح المُزارع، والثالث يُعطى لجباة الضريبة[1]، حصةً للسلطات المحلية.

ويظهر أنَّ أهم المعوقات التي رافقت هذه التجارة بالدرجة الأساس، كما ذكر الرحَّالة بادجر لدى زيارته للعراق عام 1850، استعمال الوسائل القديمة في النقل المتمثلة بالكلك، إذ لم يجر عليها تطور يُذكر منذ أيام هيرودوت الذي زار العراق في القرن الخامس الميلادي[2]، ويظهر أنَّ بادجر يذكر ذلك بسخرية في مشاهداته عن العراق، وكذلك لم تستغل الحنطة في التصدير بشكل يوازي أهميتها التجارية في العالم، وهو مرتبط بوسائل النقل بلا شك، فضلا عن أنَّ الفلاحين لا يعرفون استعمال العربة لنقل المحاصيل الزراعية؛ بل ينقلون المحاصيل بواسطة الأكياس على ظهور الحيوانات[3]؛ ولذلك كانت الحنطة التي تجمعها السلطات ضريبةً في مخازنها تترك لتتعفن، بسبب نقص وسائل النقل[4].

ومن جانب آخر ليست هناك معلومات كافية عن مُصَّدري الحبوب مقارنة بمُصَّدري التمور، فضلاً عن أنَّ المصدرين الوطنيين غير معروفين في هذه الحقبة؛ لأنَّ أغلبهم عملوا في حقل الاستيراد وتركوا تصدير الحبوب للشركات البريطانية[5]، وقد استغلت شركة لنج البريطانية التي كانت تعمل في مجال النقل المائي هذه الفرصة، إذ

---

(1) – شيلدز، الموصل قبل الحكم الوطني، ص 162.

(2) – بادجر، الموصل حسب رحلة بادجر، ترجمة لويس ساكو، مجلة بين النهرين، السنة الثالثة، العددان 9 –10، الموصل، 1975، ص 65.

(3) – مختارات من كتاب الموصل وكركوك في الوثائق العثمانية، ص 138

(4) – عيساوي، المصدر السابق، ص 332.

(5)– حسن، المصدر السابق، ج1، ص ص 145 –146.

تتقاضى 80 شلن[1] عن الطن الواحد من بغداد إلى البصرة، والرحلة تستغرق 4 أيام، في حين أجرة الشحن من لندن إلى البصرة والتي تستغرق 30 يوماً وكانت أجرة الشحن بين 20 إلى 37 شلنا من ضمنها رسوم قناة السويس، وقد علَّق أحد ملاك شركة بلوكي وكري وشركائهم بقوله: " والحبوب التي تزرع للتصدير كثيراً ما تدفع للنقل النهري 50% من قيمتها في سوق بغداد وهكذا فإنَّ الأموال التي كانت ستعود بالفائدة على المزارعين والبلاد عموماً كانت تذهب إلى جيوب لينش كومباني"[2]، والسبب الآخر في قلة صادرات الحبوب يتعلق بالترسبات في قاع نهر الفرات بوصفه الشريان الرئيس لنقل الحنطة والحبوب بشكل عام من منطقة الفرات الأوسط ، وهذه الترسبات تجعل من النهر غير صالح قبل شهر تشرين الثاني؛ لذا ينتظر المصدرون إلى شهر شباط من السنة التالية حين يكون النهر ملائماً، ولذلك يبقى المحصول في العراء ويتعرض إلى التلف نتيجة سقوط الأمطار، وهكذا بالنسبة لنهر دجلة[3].

كان تجار الحبوب يلجؤون للمضاربة، والبيع بالسعر الذي حدد مسبقاً من قبلهم، وأحيانا لا يتمكنوان من البيع نتيجة عوامل معينة؛ ولذلك كانوا لا يتسرعون في بيع مخزوناتهم وهذا العمل كان يؤثر سلباً على الطبقات الفقيرة التي تعمل في ميناء البصرة كنقل الحبوب وخزنها وتنقيحها وتنظيفها وتحميلها على البواخر[4]، والضرر يصيب التجار نتيجة جمود أموالهم.

وقد كانت هناك قيود على التجار تمنعهم من الاستمرار في التصدير، إذ كان للنظام الضريبي المتبع تأثير سيئ في عزوف التجار عن تصدير الحنطة ولا سيما فيما يتعلق بفرض الرسوم الكمركية من موظفي الكمارك والشيوخ والمعابر ودخول المدينة والخروج منها، وهذه الإجراءات لم تكن تشجع على القيام بهذا العمل[5]، وتعد ضريبة

---

[1] – الشلن يساوي خمسة قروش، عباس العزاوي، تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية من سنة 656 – 1335 / 1258 – 1917، شركة التجارة والطباعة، بغداد: 1958، ص 167.

[2]– بطاطو، المصدر السابق، ج1، ص275.

[3]– آداموف، المصدر السابق، ص 540.

[4] – حسن، المصدر السابق، ج1، ص 145 –146.

[5] – عيساوي، المصدر السابق، ص 667.

المرور (الترانزيت) من أبرز العوائق بالنسبة للتجارة الداخلية، إذ كانت الحكومات المحلية تفرض ضريبة مقدارها 12% على الحنطة المصدرة من الموصل، يضاف إليها رسوماً على حيوانات النقل، وهكذا يتكرر فرض الرسم عند كل نقطة انتقال، إذ كان والي الموصل يتقاضى عن كل حمل بعير من الحنطة قرشين عند الدخول، وأربعة قروش عند البيع[1]، فقد كان التاجر يشتري الطغار بسعر 20 قرشاً ثم يشتري أكياسا بسعر 97 قرشًا، ويدفع عن حمل الأكياس إلى النهر قرشين ومن ثم يدفع لصاحب الكلك مبلغ 55 قرشًا وعليه أنْ يدفع للموظفين على طول النهر إلى أن تصل بغداد، وتكون الحنطة التي وصلت بغداد قد كلفت 400 قرشٍ للباوند بزيادة قدرها 400% [2]، ويبدو أنَّ تداخل الضرائب وكثرتها على المواد المصدرة زائدًا كلفة النقل كانت سببًا في تردي عمليات التصدير، وكذلك فإنَّ هذه الضرائب ظلت مستمرة طوال العهد العثماني، وأنَّ السلطات لم تتساهل في هذا الموضوع عند تعاملها مع مصدري الحبوب، فضلا عن ضريبة العشر في الموصل على المحاصيل الزراعية لها أهمية كبيرة برفد ماليتها بمبالغ ضخمة وعن طريق الإشارة لعدد من السنوات تتوضح هذه الأهمية [3]:

1845	1874	1876	1877	1878
3.22.607	2.960.910	2.771.006	3.145.933	3.027.869

الذي يهمنا هنا هو أنَّ نسبة العشور من الحنطة والشعير في هذا الجدول كانت 60% تقريبا من هذه المحاصيل، وفي بعض السنوات كانت النسبة أعلى ممَّا ذكرنا[4]، ويوضح الجدول الإمكانيات الاقتصادية التي كانت تتمتع بها ولاية الموصل، وكانت الفيضانات المتكررة التي تعرضت لها بغداد ومدن أخرى سببًا في تلف الزروع ما كان يؤثر سلباً في كمية الحاصل من الحبوب [5]، ومع كل ذلك فإنَّ السياسة التموينية التي

---

[1] – شيلدز، الموصل قبل الحكم الوطني، ص 141.

[2] – المصدر نفسه، ص 125.

[3] – المصدر نفسه، ص 268.

[4] –Sarah D Shields, Regional Trade 19th– century Mosul Revisng the role of Europe in the middle East Economy , in middle East stud 23 ,1991 ,p 24

[5] – أحمد سوسة، فيضانات بغداد في التاريخ، ج2، مطبعة الأديب، بغداد: 1965، ص 383.

كانت تتبعها السلطات العثمانية تتمثل بتحديد الصادرات ولاسيما المتعلقة بمعيشة السكان؛ وذلك لتجنب التحديات الداخلية وبالتالي الحفاظ على مخزون ثابت لكي يكون بمتناول الجميع في أوقات الأزمات[1].

الخاتمة:

لا شك أنَّ موضوع تجارة الحنطة في العراق العثماني ذو أهمية رغم عدم امتلاكنا إحصاءات دقيقة حولها، وعن أسماء التجار، وحجم تجارتهم في مجال هذا المحصول، سواء في التجارة الداخلية أم الخارجية ، ومع ذلك فقد شكل محصول الحنطة عنصرًا رئيسًا لتجارة العراق، وبذلك وفَّر موردًا ماليًا كبيرًا للدولة، وكانت الموصل وكردستان، المحرك الرئيس للتجارة الداخلية بالدرجة الأساس، في حين كانت البصرة هي من تدير تجارة الحنطة الخارجية في القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين بشكل منظم، وأظهرت الدراسة أنَّ نسبة كبيرة من السكان كانت تسهم في زراعتها ونقلها وتجارتها، وبالتالي أصبح هذا المحصول مصدر رزق لهم، ولأهمية هذه المادة الغذائية بوصفها الغذاء الرئيس للسكان فقد حرصت الإدارات المتعاقبة على الاحتفاظ بها وخزنها وأحيانًا منع تصديرها لتوفيرها للسكان عند حدوث المجاعات أو الغلاء أو أي كارثة أخرى، ويبدو أنَّ معوقات عديدة كانت وراء عدم انتظام تجارتها: تأخر في وسائل النقل ، والنظام الضريبي ، قلة المساحات المزروعة ، انعدام الأمن ، وقد أدَّت عوامل خارجية، ولاسيما زيادة الطَلب العالمي على الحنطة دورًا في نمو هذه التجارة .

References

1. Nafeh Nasser Al-Qassab (1958) **Rain-fed agriculture region for wheat and barley crops in Iraq under climatic standards**, Journal of the Geographical Society, Volume 6 / September: 1958, p. 21.
2. Olivier (2014) **The French Journey to Iraq**, translated by Youssef Habibi, Academic Research Center, Beirut: 2014, p. 156.

(1) – Seven Ağir, "The Evolution of grain policy: the Ottoman experience." Journal of Interdisciplinary History 43, no. 4 (2013): 571–598. P575

3. Khalil Ali Murad, A detailed editing book and a summary of the state of Erbil 949/1542 AD, Kurdish Academy Publications, Erbil: 2015, pp. 47-50.

4. Abraham Parsons, Abraham Parsons (2013) **Journey from Aleppo to the Arabian Gulf 1774-1775**, translated by Anis Abdel-Khaleq Mahmoud, The Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut: 2013, p. 45.

5. Austin Henry Layard (2014) **Discoveries of the ruins of Nineveh and Babylon with trips to Armenia, Kurdistan and the desert**, translated by Sherine Ibish, Abu Dhabi Tourism and Culture Authority, Abu Dhabi: 2014, p. 226.

6. Justin Perkins, "Justin Perkins' Journey Through Northern Iraq, the Classic Land in 1849," translated by Sayyar Al-Jamil, Al-Mawred Magazine, Vol. 18, p. 4, Baghdad: 1989, pp. 179-181.

7. Khurshid Pasha**, The Border Journey between the Ottoman Empire and Iran,** translated by Mustafa Zahran, The National Project for Translation, Cairo: 2009, p. 135

8. Muhammed Salman Hassan (1965) **Economic Development in Iraq, Foreign Trade and Economic Development 1864-1958**, Part 1, Modern Library for Printing and Publishing, Beirut: 1965, p. 121.

9. Charles Issawi (1990) **The Economic History of the Fertile Crescent 1800-1914,** translated by Raouf Abbas Hamid, Center for Arab Unity Studies, Beirut: 1990, p. 424.

10. Jamil Musa Al-Najjar (2013) **River Transportation Routes and Ottoman Water Transportation in the Province of Baghdad 1834-1872**, Dar Mesopotamia, Baghdad: 2013, p. 86.

11. Sarah Shields (2008) **Mosul before the national rule in Iraq, a beehive that makes five-sided houses**, translated by Al-Jumard researcher, Dar Al-Abed for printing and publishing, Mosul: 2008, p. 164.

12. James Felix Jones (2014) **Memoirs of Commander James Jones Baghdad in the Mid-Nineteenth Century**, translated by Abd al-

Hadi Fanjan al-Saadi, Adnan Library and House, Baghdad: 2014, pp. 98-99.

13. Dina Khoury (2011) **The State and Regional Society in the Ottoman Empire 1540-1834**, translated by Yahya Siddig Yahya, Al Diyar Press, Mosul: 2011, p. 60.

14. Yassin bin Khairallah Al-Omari (1974) **The Butter of the Evident Effects in Earthly Accidents**, investigation by Imad Abdel-Salam Raouf, Al-Adab Press, Najaf: 1974, p. 141.

15. Yassin bin Khair Allah Al-Omari(1940) **Gharaib Al-Athar fi the incidents of the quarter of the thirteenth century**, Umm Al-Rabeen Press, Mosul: p. 24.

16. Ibrahim Khalil Al-Alaf, (2006) "**Alwa, the old and new wheat market, and the Association of Al-Alafeen in Mosul,"** in Mosul Historical Papers, Maktab Al-Fat, Mosul: 2006, pp. 167-168.

17. Arik Brawer (2009) **The Jews of Kurdistan**, translated by Shakhwan Kirkukli, Abdul Razzaq Botani, Dar Aras, Erbil: 2009, p. 253.

18. Mosul and Kirkuk in the Ottoman documents, translated by Khalil Ali Murad, Banke Ya Zain, Sulaymaniyah: 2005, p. 138

19. Thabet Abdul-Jabbar Abdullah, **The Political Economy of Basra Trade in the Eighteenth Century**, translated by Aziz Sibahi, Dar Al-Mada, Beirut: 2013, p. 92.

20. Ralph Fitch, "Ralph Fitch's **Journey from Aleppo to Basra 1583-1589"** as part of travels between Iraq and the Levant desert during the sixteenth century, translated by Anis Abdel-Khaleq Mahmoud, The Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut: 2013, p. 109.

21. Hamid Al-Bazi, **Basra in the dark period and beyond**, Dar Al-Basri Publications, Baghdad: 1389, p. 103.

22. Alexander Adamov (2007) **The Province of Basra in Its Past and Present**, Translated by Hashem Salih al-Tikriti, Dar al-Warraq, Beirut: 2007, pp. 536-537.

23. Einholt, Dutch Einholt's Journey to Iraq 1866-1867, translated by Mir Basri, Dar Al-Warraq, Beirut: 2012, pp. 82-84.

24. Ali Bey, Ali Bey's **Journey to Ottoman Iraq and India**, translated by Muhammad Harb, Cairo: 2015, p. 86

25. Hanna Batatu (2000) **Iraq Social Classes and Revolutionary Movements**, translated by Afif Al-Razzaz, Part 1, The Iranian National Library, Tehran: 2000, p. 278.

26. Mahmoud Shukri Al-Alusi (2008) **News of Baghdad and its environs from the country**, investigation by Imad Abdel Salam Raouf, Arab House for Encyclopedias, Beirut: 2008, p. 345

The Trade of Wheat in Ottoman Iraq1700 - 1914

Ghassan Walid Al-Jawadi *

Abstract

The trading of wheat was part of a large trading business which was carried out with the neighboring lands of Iraq during the Ottoman period. This research deals with the economic history of Iraq especially 'The Trade of Wheat in Ottoman Iraq1700 - 1914". The research attempts to explain the crops and products of Iraq which were among the exported goods of the country at that time. A researcher in the economic history will naturally face difficulties while researching in such a topic because of the scattered information. The research addresses the geographical locations of the wheat cultivated areas as well as the trading of wheat inside Iraq and outside it. Further, the research deals with the gradual outside expansion of the wheat trading in the second half of the nineteenth century and discusses the markets of this crop and the difficulties entailed in the trading. The research has shown the role of each willaya, region, in the cultivation and trading of this crop as well the significant impact of the wheat in the economy of the Ottoman Iraq. The research depends on various references and resources.

Key words: trading, Wheat, Ottoman Period, economy**.**

* **Lect/ Zakho University.**